مجردة يفيض عنها صورة جسمانية على مادة الفلك فيقوم بها وهي تدرك
الجزئيات بجسم الفلك وتحرك الفلك بواسطة تلك الصورة التي هي باعتبار
تحريكها او باعتبار صورة كما في نفوسنا وابداننا بعينها **قوله** يصح صدوره
عن راي كلي وذلك لان جزئيات هذا النوع لا تكون متساوية الحصول
في الواقع فلا تكون نسبة الراي على السوية ايضا كما لا يخفى **قوله** ومن
البين انه اذا تعقل كل معروض وعارض اه يعني اذا تقرر انه يصح عندهم
صدور المعلول الذي لا مثل له من نوعه عن راي كلي فنقول انه يصح صدور
كل شيء من الله تعالى بالاختيار من غير حاجة غير احتياج في ذلك الى
تعقل ذلك الشيء على الوجه الجزئي اذ من البين ان كل معروض مع عارضه
اذا تعقل بكنهه الذي هو مجموع الماهيتين الكليتين اعني ماهية المعروض
وماهية العارض حتى يكون هذا المركب منحصرا في الفرد في الواقع لا يكون
لهذا الفرد المركب من هذا المعروض والعارض مثل من نوعه فيصح صدور
هذا الفرد عن هذا الراي الكلي كما يصح صدور الشمس في العقل الفعال
عن الراي الكلي المنحصر فيها ولا شك ان كل معلول له ماهية كلية معروضة
لماهية كلية اخرى صارتا منحصرتين في الواقع في ذلك المعلول فيصح صدوره
عن الفاعل باعتبار تعقل الماهيتين المنحصرتين فيه **قوله** على انه لا فرق
بين النوع المنحصر في الفرد والعروض المنحصر فيه في هذا الحكم قال الشي
في حاشية شرح التجريد اذا جوزتم صدور الشيء عن تصور نوعه المنحصر
فيه فلم لا يجوز ان يصدر عن تصور كلي منحصر فيه وان لم يكن نوعه منحصرا
في ذلك الفرد وما الفرق بين النوع المنحصر في فرد والعرض عرضي المنحصر فيه
حتى جوزتم في الخارج صدور المعلول عن تصور الامر الاول دون الثاني

لابد لذلك

لابد لذلك من بيان **قوله** ويمكن التوفيق بين كلامهم اعني قولهم
ان الراي لا ينبعث عنه شوق جزئي وقولهم ان المعلول الذي
لا مثل له من نوعه يصح صدوره عن راي كلي **قوله** ولكن يبقى انه
يمكن ح في الفلك تصور جزئيات الحركة بجثمانه اه قال في حاشية شرح
التجريد وما قيل في الجواب من ان النفس مع الارادة الكلية امر قار
والعلة التامة ما لم ينضم اليها امر غير قار يستحيل ان تقتضي امرا غير
قار والا لزم تخلف المعلول عن العلة لا يدفع ذلك بل هو دليل اخر
قوله وعلمه تعالى بغيره من الممكنات عين المعلومات فيكون علمه
علما حصوليا وهذا ينافي كون علمه تعالى ازليا وكون المعلومات
حادثة **قوله** وظاهر عبارة الاشارات يشعر بذلك وهو ان واجب
الوجود لما كان يعقل ذاته لم يلزم قيومية عقلا لذاته لذاته ان يعقل
الكثرة جاءت الكثرة لازمة متأخرة لا داخلة في الذات متقومة بها و
جاءت ايضا على ترتيب وكثرة اللوازم من الذات متباينة او غير متباينة
لا تثلم الوحدة والاول تعالى يعرض له كثرة لوازم اضافية وكثرة
سلوب وذلك كثرت الاسماء لكن لا تأثير لذلك في وحدانية ذاته اهـ
وذلك كالوحدة فانها ابعد الاشياء عن الكثرة مع انها نصف الاثنين
وثلث ثلاثة وربع الاربعة وهكذا الى غير النهاية ولم يلزم من حصول
الكثرة في هذه الامور الخارجية قدح في وحدة المعروض **قوله** او يتصور
حقيقة ذاته بصورها هذا صريح في عدم قيام تلك الصور بذاته تعالى
قوله بل يفيض عنها صورها معقولة اه اي يفيض عن حقيقة ذاته
صور الاشياء معقولة بنفسها من غير حاجة له تعالى الى صورة اخرى
في تعقلها م

Copyright © King Saud University